العوامل المؤسساتية كمحدد لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة (2000-2016)

د. عبد الرحمان عبد القادر [1]

أ. حساني بن عودة [2]

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، ومقارنتها مع كل من تونس والمغرب، وإبراز دور العوامل المؤسساتية في تحديد حصة كل بلد من هذه الاستثمارات، وقد توصلت الدراسة إلى ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر مقارنة بحجمها في تونس والمغرب، وهذا يرجع إلى العديد من العوامل أهمها المناخ المؤسساتي أو نوعية المؤسسات، ويتأكد هذا الطرح مع تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر وبقاء الاستثمارات الأجنبية الواردة دون المستوى، وقد أوصت الدراسة بضرورة السعي إلى إصلاح مؤسساتي شامل يتضمن إصلاح قانوني وإداري والقضاء على الفساد والبيروقراطية.

الكلمات المفتاحية: العوامل المؤسساتية؛ مناخ الاستثمار؛ الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ الجزائر.

Abstract :

This study aims at analyzing the inflows of foreign direct investment to Algeria, comparing them with Tunisia and Morocco, and highlighting the role of institutional factors in determining the share of each country. The study found that the volume of foreign investments in Algeria compared to the size of Tunisia and Morocco, This is due to several factors, the most important of which is the institutional climate or the quality of institutions. This proposal is confirmed with the improvement of the macroeconomic indicators in Algeria and the survival of foreign investments below the level. The study recommended that a comprehensive institutional reform including reform Chromatic administrative and eliminate corruption and bureaucracy.

Keywords: Institutional factors; Investment climate; foreign direct investment; Algeria.

تمهيد:

لقد قامت الجزائر إلى جانب العديد من الدول النامية الأخرى، على الاعتماد على إستراتيجية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر، بغية الانطلاق في خطة اقتصادية جديدة مبنية على تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن، حيث سنت الدولة في هذا الصدد جملة من القوانين والمراسيم التي تتضمن الإعفاءات والتخفيضات الضريبية لتحفيز الشركاء الأجانب، بداية من الأمر 01/03 المتعلق بتطور الاستثمار، الذي يعتبر بادرة حقيقية من الدولة في سبيل تشجيع قيام الاستثمارات الوطنية والأجنبية، كما قامت الدولة إلى جانب هذا باستحداث بعض الوكالات الخاصة بدعم وترقية الاستثمار الخارجي، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت تسعى لاستهدافها الدولة

[1] جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر. Email: aek2509@yahoo.fr

[2] جامعة وهران 02 محمد بن أحمد، وهران، الجزائر. Email: hassani.benaouda@hotmail.fr

خاصة في قطاعات خارج المحروقات لم تصل إلى المستوى المطلوب، بسبب عوامل ترتبط بمناخ وبيئة الأعمال الداخلية أو ما يسمى بالعوامل المؤسساتية.

- **إشكالية البحث:** إن الإشكال الأساسي الذي يمكن أن نطرحه في هاته المداخلة هو:

ما هو دور العوامل المؤسساتية في تفسير جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

الأسئلة من الفرعية: من خلال الإشكالية المحورية للدراسة، نجد أنفسنا أمام العديد من التساؤلات الثانوية التي لا بد من الإجابة عليها والتي تتمثل في:

- هل تمثل الاستثمارات الأجنبية حلاً حقيقياً لتحقيق النمو المتوازن؟
- هل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية كاف لجذب الاستثمارات الأجنبية؟
- ما هو دور البيئة المؤسساتية في شرح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟

- **هدف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى إظهار ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهميتها الاقتصادية سواء للشركة الأم أو البلد المضيف من جهة، ومن جهة أخرى دراسة المحددات المتعلقة بنوعية المؤسسات الوطنية باعتبارها ركن أساسي في تكون مناخ الاستثمار المحلي، ومحدد رئيسي في تحديد حصة البلد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **أهمية البحث:** تتجلى أهمية هذا البحث في إبراز أهم عوائق تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر، وكذا تقديم الاقتراحات والإصلاحات الواجب اتخاذها لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر لجعله أكثر تنافسية مقارنة بباقي الدول العربية والمغاربية الأخرى.

- **منهجية البحث:** لتحليل ودراسة إشكالية البحث الرئيسية، وكذا الأسئلة الفرعية المحيطة بها، قمنا بالاعتماد على منهجية البحث الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات ودراستها بشكل علمي دقيق، للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة.

- **خطة البحث:** لقد قسمنا هذه الدراسة إلى المباحث الآتية:

المحور الأول: البناء النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

المحور الثالث: تحليل نوعية المؤسسات وانعكاساتها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

المحور الأول: البناء النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً هاماً في الاقتصاد العالمي، خاصة مع تطور حركة العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية، وتطور حجم وتخصص الشركات متعددة الجنسيات، الأمر الذي أدى قيام العديد من الدول النامية بالعديد من الإصلاحات القانونية والضريبية الكفيلة بجذب هاته الاستثمارات.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي المشاريع الاستثمارية التي يمتلكها الأجانب بصفة كلية أو جزئية، وغالباً ما تتميز هذه الشركات بالحجم الضخم ورؤوس الأموال الكبيرة أو ما يطلق عليها بالشركات متعددة الجنسيات[1].

وقد عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه نوع من الاستثمارات الدولية، الذي يعكس هدف حصول كيان اقتصادي في دولة ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في دولة أخرى، حيث تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل تربط ما بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة[2]

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فقد عرفته على أنه "حصول مستثمر على فائدة وسلطة وحق إدارة في دولة غير دولته، بمناسبة مزاولته لأنشطة اقتصادية معينة، حيث تتضمن عمليات الاستثمار الأجنبي إقامة مؤسسات جديدة أو تغير ملكية مؤسسا موجودة أصلا، وفقاً لذات المنظمة فإن شرط الحصول على صيغة الاستثمار الأجنبي المباشر، هو امتلاك نسبة تتراوح ما بين (25%، 50%) من كامل أسهم الشركة[3].

وتأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من الصور من بينها:[4]

- إنشاء فروع بالخارج.
- استثمارات عقارية في الخارج.
- إعادة استثمار الأرباح المحققة في المشاريع من قبل الفروع.
- الاستحواذ على 10% من رأس مال الاجتماعي للشركة الأجنبية.
- ديون قصيرة المدى أو طويلة المدى بين الشركة الأم وفروعها الخارجية.

وللاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من الآثار الايجابية المختلفة التي تتلقاها الدول المتلقية للاستثمار من بينها: [5]

– تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على توفير الوظائف، نتيجة تجسيد المزيد من المشاريع الإنتاجية والتوسع في المشاريع المقامة.

– تسمح الاستثمارات الأجنبية بتقديم الخبرة والتكنولوجيا اللازمة للإنتاج في الدولة المضيفة نتيجة عمليات التواصل والاحتكاك.

---

[1] علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2009، ص07.

[2] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية)، ط(03)، OPU.251، الجزائر 2006، ص

[3] Carole Bolusse, L'investissement, Bréal, France 2007, p118.

[4] ibid., p 118.

[5] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص254.

– تعتبر هذه الاستثمارات شكلا بديلا للمديونية الموجهة للدول النامية والتي لا تقتضي أي التزامات بالدفع.
– يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر عمليات التجارة الخارجية بتشجيع الصناعات ذات الميزة النسبية للدولة المضيفة.

من جهة أخرى يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر بعض السلبيات المرتبطة بعمليات الإنتاج كالتأثير على سلامة المحيط والإخلال بالنظام البيئي والايكولوجي في الدولة المضيفة، خاصة في الصناعات الكيمياوية، الصناعات النفطية...، والتي لا تستجيب لمعايير السلامة والأمن البيئي، كما يمكن أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة منفذا لتحويل الأموال إلى الخارج الناجمة عن الأرباح دون إعادة استثمارها في مشاريع إنتاجية جديدة.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الصور، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمراحل عمر وتطور المشروع الاستثماري، ومن بين هذه الصور نجد الاستثمار المشترك، الاستثمار المملوك بالكامل، مشروعات عمليات التجميع، الامتيازات والتراخيص، الاستثمار في المناطق الحرة، وكلاء التوزيع.

2-1 الاستثمار المشترك: هو قيام مؤسستين أو أكثر بالشراكة في مشاريع استثمارية في الخارج، حيث تمتد هذه الشراكة من دمج رؤوس الأموال إلى المشاركة في الإدارة والتسيير، براءات الاختراع والعلامات التجارية[1].

2-2 الاستثمار المملوك بالكامل: هو امتلاك شركة أجنبية حق السيطرة الكاملة والمطلقة على مشروع استثماري في الخارج، حيث يسمح هذا النوع بتعظيم الأرباح المحققة من المشروع[2].

2-3 مشروعات عمليات التجميع: هو عقد اتفاقية بين شركتين الأولى أجنبية تمتع بالخبرة ورأس المال والثانية وطنية، حيث تعمل الشركة الأولى على توليد فنيات العمل، والقطع الأساسية الداخلة في تركيب المنتج، على أن تعمل الشركة الثانية على تجميع المنتج بصفة نهائية وتسويقه.

2-4 الامتيازات والتراخيص: وهذا من خلال قيام شركة أجنبية بتسليم براءات الاختراع أو الخبرة الفنية الخاصة بها، إلى شركة محلية لإنتاج نوع معين من السلع أو الخدمات، حيث يتسلم كل طرف من أطراف الاتفاقية حصة الأرباح الخاصة به والمدونة في عقد الشراكة.

2-5 الاستثمار في المناطق الحرة: المناطق الحرة هي أمكان جغرافية محددة من قبل الدولة، لها مراكز مراقبة عند المداخل والمخارج، تسعى من خلالها الدولة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع عمليات الإنتاج والتصدير، حيث تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمار في هذه المناطق، لأنها تتميز بوجود تحفيزات جمركية وجبائية خاصة.

2-6 وكلاء التوزيع: تتجلى بشكل خاص في وكلاء بيع السيارات، حيث يبرم عقد ما بين الشركة الأجنبية صاحب المنتوج والشركة المحلية التي تعمل على تسويق المنتج محلياً، على أن تتقاضى بموجب هذا العقد على عمولة معينة.

---

[1] كاظم جاسم العيساوي، الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج، ط02، الأردن 2004، ص14.
[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، الطبعة 01، مصر 2001، ص482.

3- التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:

يشير تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (unctad) أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال هو المصدر الأساسي والأكثر ثباتاً في عمليات التنمية الوطنية، مقارنة بباقي الأنواع الأخرى لاستثمارات المحفظة والتحويلات المالية.

شكل رقم (01): حركة التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (FDI flows) للفترة (2005-2016)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

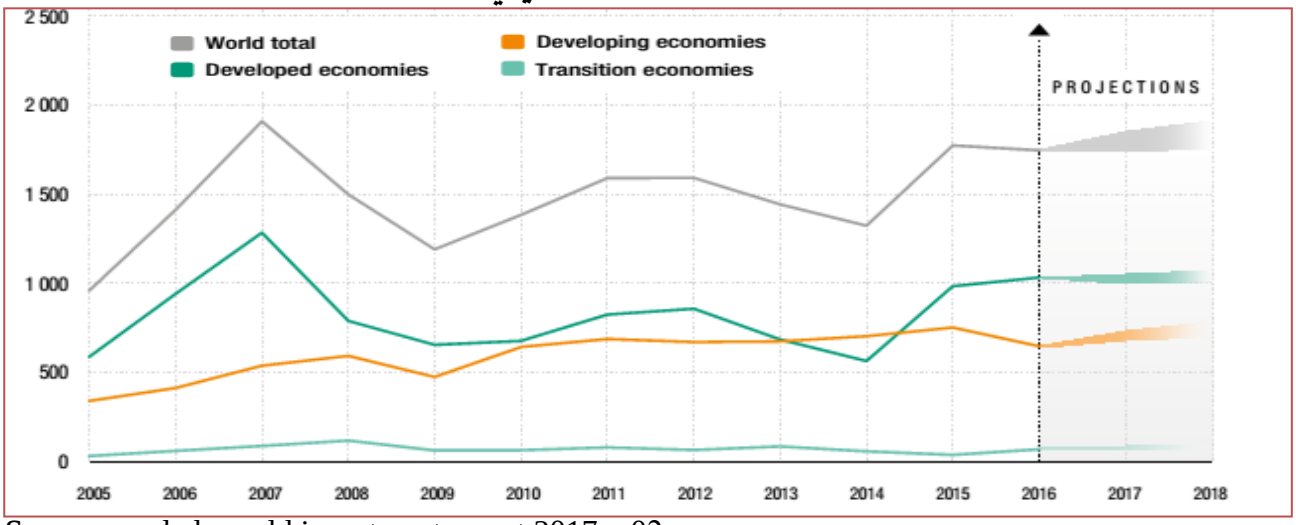

Source: unclad; world investment report 2017; p02.

نلاحظ من الشكل أعلاه، التطورات المتذبذبة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (2005-2016)، حيث نرى ارتفاعه الكبير في الفترة 2005 إلى 2007، في المقابل انخفضت التدفقات العالمية من هاته الاستثمارات إلى حدود 1.2 تريليون دولار سنة 2009 بفعل الأزمة العالمية وانكماش الاقتصاديات المتقدمة، والتي امتد فيها الانخفاض إلى غاية سنة 2010، بينما نلاحظ التأثر الطفيف لباقي الدول الناشئة، التي تبقى حصتها ضعيفة على المستوى العالمي، في عام 2014 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى حدود 1.324 تريليون دولار، بسبب ضعف النمو الاقتصادي العالمي، لترتفع سنة 2015 مع ارتفاع حصة الدول المتقدمة لحوالي 1 تريليون دولار، بسبب الانتعاش المتواضع في النمو العالمي، وحركة التجارة الدولية، وتطور نشاطات شركات متعددة الجنسيات، ومن المتوقع أن تحافظ تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة على هذه المستويات إلى غاية سنة 2018 ليصل إلى 1.85 تريليون دولار أمريكي.

4- الحركة الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:

تتباين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الجغرافي العالمي، حيث تتركز بقوة في الاقتصاديات الأوروبية، والدول الآسيوية المتقدمة ودول أمريكا الشمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب النشاطات الاقتصادية العالية في هذه المناطق وجودة بيئة الأعمال وارتفاع مستويات الحرية الاقتصادية.

شكل رقم (02): توزيع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للفترة (2014-2016)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

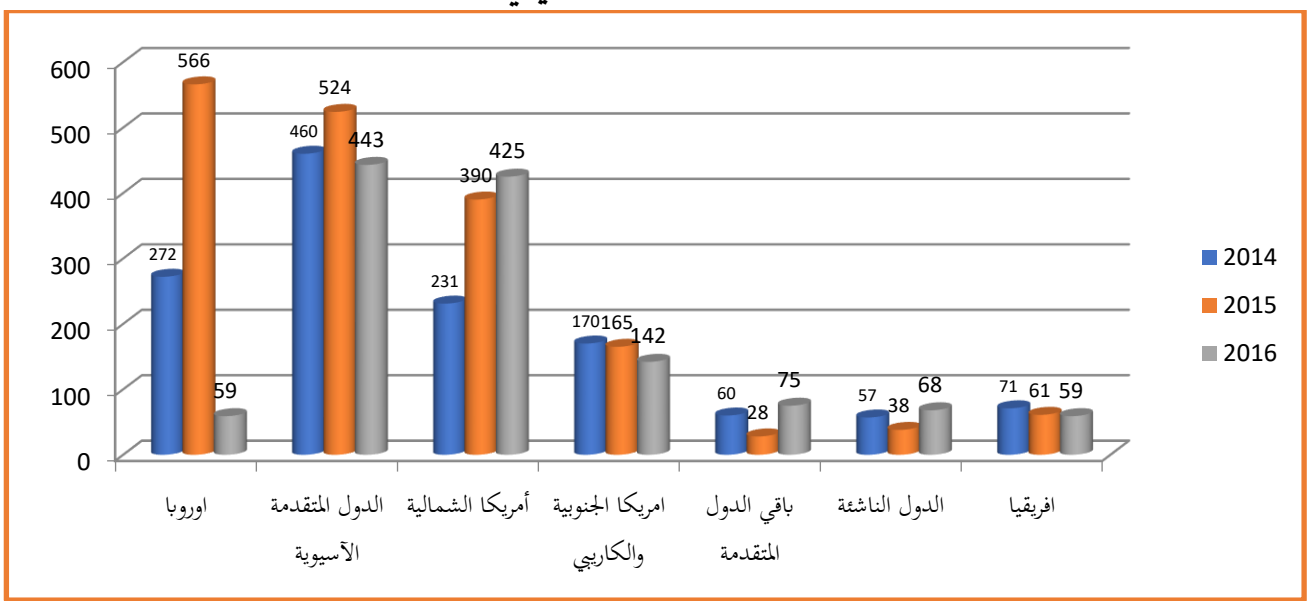

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على: UNCLAD; world investment report 2017; p10.

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتركز في مناطق محددة من العالم، وبالضبط في أوروبا والدول المتقدمة الآسيوية وأمريكا الشمالية، فقد شهدت أوروبا ارتفاعا كبيرا في التدفقات الواردة سنة 2015 وصلت إلى 566 مليار دولار ثم انخفضت سنة 2016 إلى ما دون 59 مليار دولار، بينما تشهد الدول المتقدمة في آسيا وخاصة الصين والهند وماليزيا استقرار نوعا ما مقارنة بأوروبا حيث شهدت ارتفاعا سنة 2015 بـ 524 مليار دولار تبعه انخفاض سنة 2016 إلى 443 مليار دولار.

أما بالنسبة لأمريكا الشمالية حيث تتركز الاستثمارات الواردة في الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها اكبر اقتصاد جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد ارتفعت حجم الاستثمارات في أمريكا الشمالية من 231 مليار دولار سنة 2014 إلى 426 مليار دولار سنة 2016، على العكس من ذلك في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، حيث انخفضت الاستثمارات الأجنبية الواردة من 170 مليار دولار سنة 2014 إلى 142 مليار دولار أمريكي.

المحور الثاني: واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول النامية في العالم، قد سعت في إطار الإصلاحات الاقتصادية المطبقة بداية من التسعينيات، إلى تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، من خلال العديد من النصوص القانونية المحفزة والإعفاءات الضريبية، والإسراع بإنشاء المؤسسات المرافقة لدعم وتطوير الاستثمار، إلا أن هذه الجهود لم تحقق النتائج المرجوة، ولم تسمح بالوصول إلى الأهداف المسطرة، حيث بقيت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خارج قطاع المحروقات دون المستويات العربية والإقليمية.

1- حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تطورات متذبذبة لم ترقى إلى المستويات المطلوبة منذ سنة 2000 وإلى غاية سنة 2016، حيث وصلت أقصى قيمة لهذه الاستثمارات الأجنبية إلى حدها الأقصى سنة 2011 بقيمة 2.746 مليار دولار[1]، والشكل التالي يبين ذلك:

جدول رقم (01): الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر-مصر- المغرب- تونس للفترة (2011، 2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2011	2012	2013	2014	2012	2016
الجزائر	2580	1499	1684	1507	584-	1546
مصر	483-	6031	4256	4612	6925	8107
المغرب	2568	2728	3298	3561	3255	2322
تونس	1148	1603	1117	1064	1002	958

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على: Unctad, world investment report 2017, p 222.

شكل رقم (03): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خارج المحروقات للفترة (2000، 2016) الوحدة: مليون دولار أمريكي

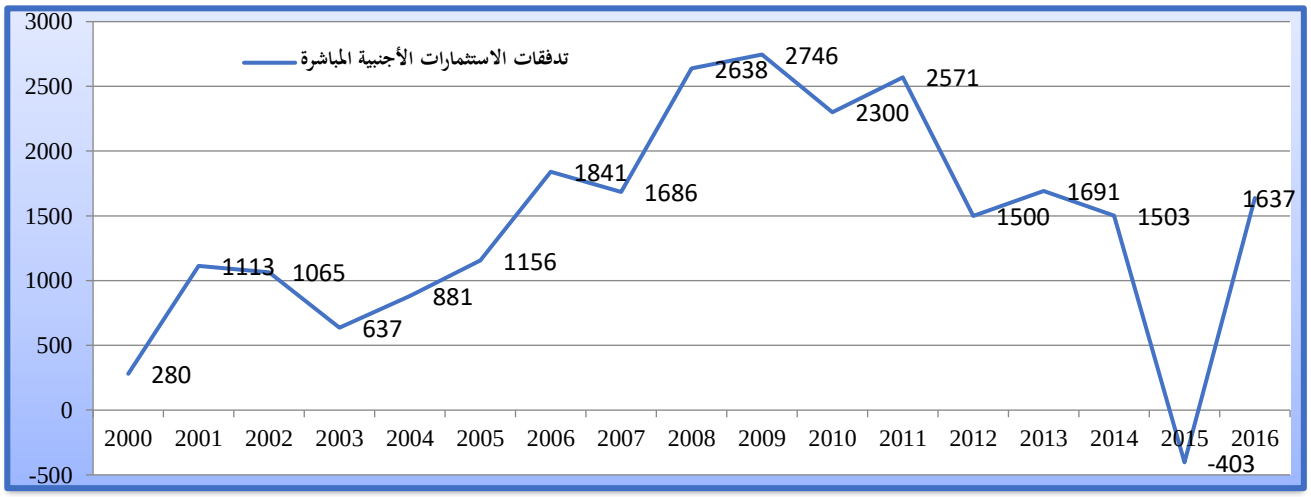

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات البنك الدولي المتوفرة على الرابط التالي :

https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ، تاريخ الاطلاع :2017/12/28

يشير الشكل أعلاه إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات في الجزائر، حسب التقرير الصادر عن مؤسسة البنك الدولي لسنة 2016، حيث عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورا ملحوظا منذ سنة 2000 أين كان حجم هاته الاستثمارات يقدر بـ 0.280 مليار دولار لتنتقل إلى أعلى قيمتها سنة 2009 والتي قدرت بـ 2.746 مليار دولار، بسبب تحسن الوضعية المالية للجزائر والتخلص التدريجي من عبء المديونية الخارجية وارتفاع احتياطات الصرف...، وكذا استتباب الاستقرار السياسي والأمني بداية من سنة 2000، بالإضافة

[1] uncted, world investment report 2017, page n°222. at:
http://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=1782

إلى قيام الدولة بالعديد من الإصلاحات القانونية بدء بالأمر 01/03 الخاص بتطوير الاستثمار، الذي قدم إصلاحات قانونية وإعفاءات ضريبية.

كما أنشأت بمقتضاه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF)، كما نلاحظ عدم تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأزمة المالية العالمية، حيث حافظت على نفس النسق في الفترة (2007-2009)، لتنخفض بعدها إلى أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة إلى -0.403 مليار دولار نهاية سنة 2015 بفعل الأزمة النفطية وتراجع أسعار البترول في السوق العالمية، لترتفع سنة 2016 إلى ما قيمته 1.637 مليار دولار، ورغم هذا الارتفاع يبقى حجم هاته الاستثمارات بعيد كل البعد عن المستويات المطلوبة.

2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر

سنقوم بدراسة أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على التنمية الاقتصادية ممثلة كنسبة للناتج الداخلي الخام.

شكل رقم (04): الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة للناتج الداخلي الخام (2000، 2016) الوحدة:%

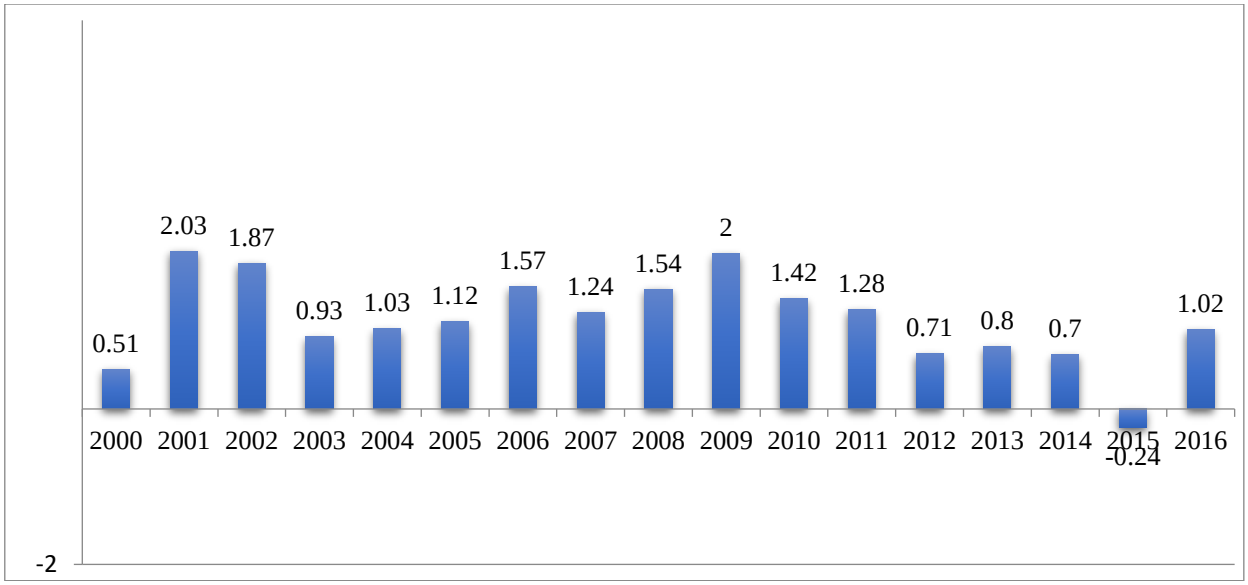

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات البنك الدولي المتوفرة على الرابط التالي :

https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ، تاريخ الاطلاع :2017/12/28

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، المساهمة الضعيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة للناتج الداخلي الخام (Investissements étrangers directs, entrées nettes (% du PIB))، حيث سجلت أعلى مستوى لها سنة 2001 بحوالي 2.03 بالمائة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على المساهمة الضعيفة للاستثمارات الأجنبية الواردة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2000-2016).

3- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر:

سجلت الاستثمارات خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة من إجمالي حجم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر، كما تركزت هاته الاستثمارات في قطاعي الصناعة والخدمات، مثل ما هو موضح في الشكل أدناه:

لقد وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل عام في الفترة (2002-2012) إلى 410 مشروع بقيمة مالية قدرت بـ 803.057 مليون دج، في القطاع الصناعي إلى 220 مشروع، تجسدت في الصناعات الكيماوية، صناعة السيارات، الصناعات الغذائية، الصناعات الصيدلانية، بالإضافة إلى التعدين وصناعة الإلكترونيك والاسمنت...الخ.

شكل رقم (05): الاتجاهات القطاعية للاستثمارات خارج المحروقات المعلنة لدى ANDI خلال (2002،2012)

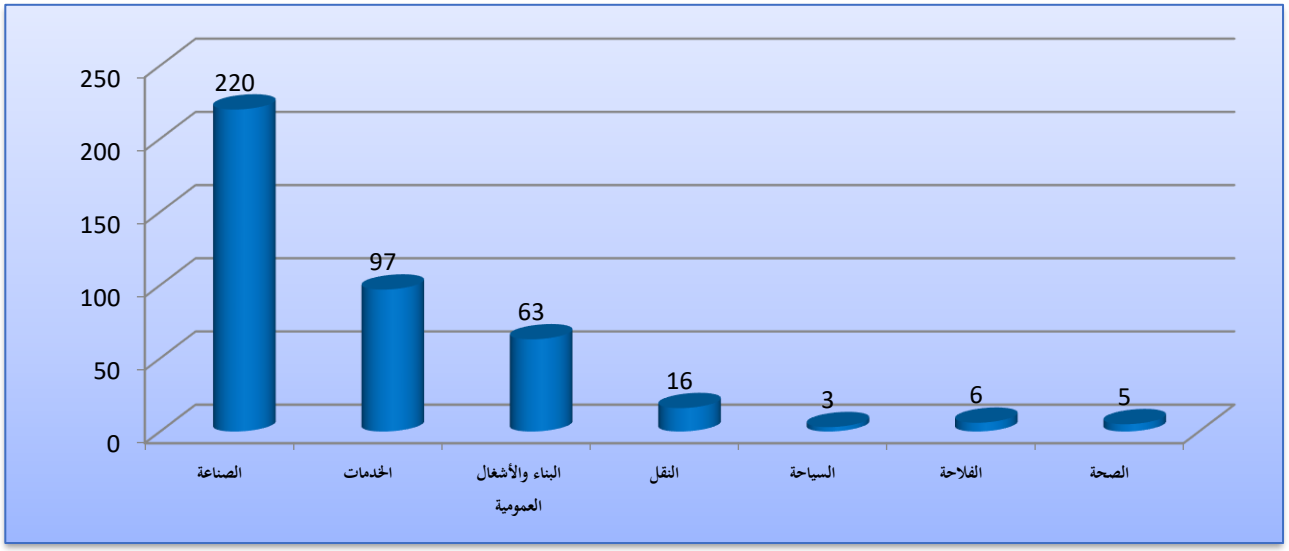

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر 2017.

على الرابط http:// www.andi.dz/&grqid=hladm_k0&hlfr-dz

كما تم توفير عدد معتبر من مناصب الشغل في هذا القطاع، واستطاع أن يمتص حجم مقبول من طلبات العمل في القطاع الصناعي، ثم يأتي قطاع الخدمات حيث سجلت الوكالة 97 مشروع أجنبي خدماتي، أما في المرتبة الثالثة فيأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بـ63 مشروع خاصة مع انطلاق المشاريع الكبرى، كمشروع مسجد الجزائر الأعظم ومشاريع انجاز السكنات بمختلف صيغها...

وقامت بهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة شركات من الصين، الإمارات العربية المتحدة (Al Qudra Holding، EIIC، Gac) اسبانيا وفرنسا، يليه بعد ذلك قطاع النقل بـ 16 مشروع بمبلغ 3.991 مليون دينار، حيث انخفض الاستثمار في هذا القطاع عن الفترة (2002،2008) التي وصل فيها عدد المشاريع إلى 33 مشروع، ثم قطاع الفلاحة بستة مشاريع وقيمة مالية تقدر بـ887 مليون دج، ثم قطاع الصحة بخمس مشاريع وصلت قيمتها إلى 6192 مليون دج وأخيراً قطاع السياحة بـ03 مشروع بمبلغ 13.587 مليون دينار، حيث وصلت في الفترة (2002،2008) إلى 26.216 مليون دينار، وقد تجسدت في مشاريع مؤسسة EIIC الإماراتية، (Food Beverage International) مجموعة المطاعم اللبنانية.

المحور الثالث: تحليل نوعية المؤسسات وانعكاساتها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

يعرف مناخ الاستثمار على أنه البيئة العامة التي تنشأ فيها الاستثمارات الوطنية والأجنبية العمومية والخاصة، حيث يشكل مناخ الاستثمار محددا أساسيا في نمو هاته الاستثمارات وقدرتها على دعم ركائز النمو الاقتصادي، وينظر البعض إلى مناخ الاستثمار بكونه مجموعة متفاعلة من الظروف السياسية والمؤسساتية والاقتصادية التي تؤثر في قرارات المستثمرين المحليين أو الأجانب، وتوجه خطاهم نحو بيئة معينة تمتاز بظروف مثالية[1]، وقد قامت معظم الدول النامية بمنح العديد من الحوافز لجذب المستثمرين الأجانب من بينها: [2]

- حوافز ضريبية: وهي الإعفاءات الضريبية أو تخفيضات موجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، سواء على المدى الطويل أو المتوسط.
- حوافز تمويلية: قيام الدولة بتوفير الغطاء المالي للاستثمارات، في صورة قروض، إعانات، تسهيلات للحصول على قروض بنكية...
- حوافز أخرى: وهي الحوافز التي تندرج في إطار التسهيلات للحصول على العقار الاستثماري، أو التملك الكلي أو الجزئي للمشاريع.

غير أن العديد من الدراسات والبحوث أظهرت عدم كفاية هاته الحوافز المقدمة وكذا المؤشرات الاقتصادية الايجابية في الدولة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث نجد أن البيئة المؤسساتية عنصر أساسي في تكوين مناخ الاستثمار الداخلي في الدولة، وتشير نوعية المؤسسات أو مدى ملائمة البيئة المؤسساتية في التعاطي مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى قدرة هاته المؤسسات في التكيف مع متطلبات الحكم الراشد، بما يتضمنه ذلك من غياب الفساد وسيادة القانون وغياب البيروقراطية وسهولة الأعمال...

لذلك سنقوم بإبراز خصائص مناخ الاستثمار المؤسساتي في الجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات المختارة التي تصدرها مؤسسات دولية متخصصة في هذا الميدان، ومقارنتها ببعض الدول العربية مثل مصر، المغرب وتونس.

1- البيئة التنافسية:

يعني مفهوم التنافسية القدرة على توليد المداخيل من عوامل الإنتاج، بشكل يكون مرتفعاً نسبياً، بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج، وفي الوقت نفسه المقدرة على إنتاج سلع وخدمات تواجه المنافسة الدولية بشكل فعال، وزيادة حصصها في الأسواق المحلية والأجنبية[3].

---

[1] علي لطفي،" الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر 2009 ، ص17.

[2] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص259.

[3] The Global Competitiveness Report 2016–2017، World Economic Forum، 2016، p 56.at: https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2016-2017-1

شكل رقم(06): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية للفترة (2017/2016)

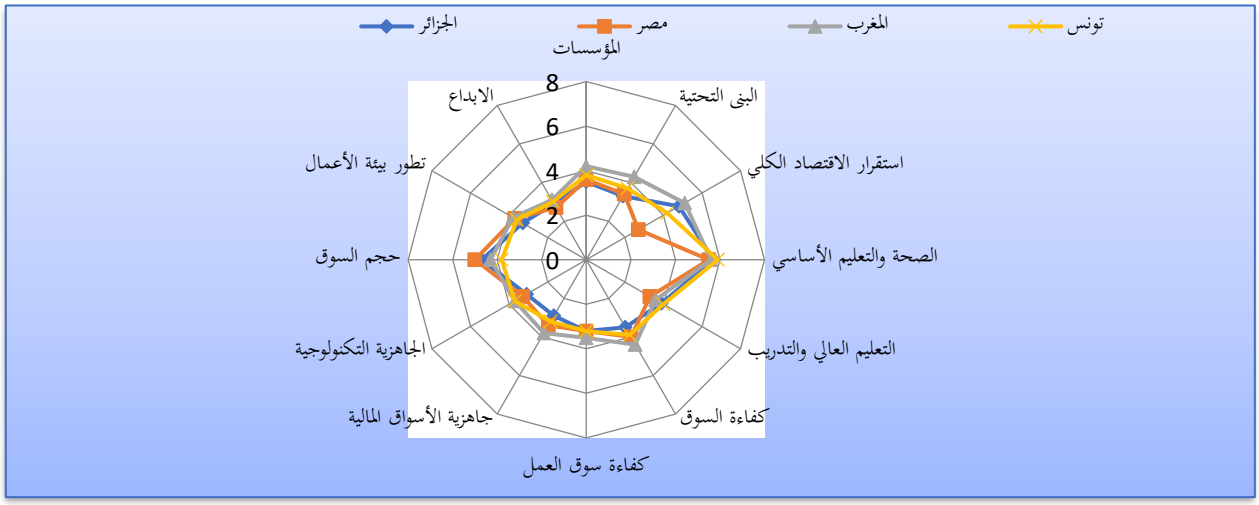

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على: Global Competitiveness Index, World Economic Forum,2016-2017, p 96 .

حلت الجزائر في المرتبة 87 عالمياً للفترة (2017/2016) ضمن قائمة تضم 138 دولة في العالم، وهذا حسب تقرير التنافسية الصادر عن مؤسسة (world economie forum) لسنة2017، وقد حققت رصيداً قدره 3.98 نقطة، وحافظت على نفس المرتبة في الفترة (2015-2016)، وتراجعت عن المرتبة التي حققتها في الفترة (2014-2015) المقدرة بـ 79، وقد جاءت الجزائر في تقرير 2017 بعد المغرب التي جاءت في المرتبة 70 برصيد قدره 4.20 تونس الرتبة 95 المعدل 3.92 نقطة، وأخيراً مصر في المرتبة 115 بـ 3.67 نقطة، كما يشير الشكل أعلاه أن ستة مؤشرات فرعية تقع في المجال (0-4) وهي كفاءة السوق، كفاءة سوق العمل، جاهزية الأسواق المالية، تطور بيئة الأعمال، الإبداع، المؤسسات والبنية التحتية، ووجود أربع مؤشرات فرعية فقط في المجال (4-6) وهي استقرار الاقتصاد الكلي، حجم السوق، التعليم العالي والتدريب والصحة والتعليم الأساسي، وهذا يدل على عدم كفاءة مناخ الاستثمار في الجزائر في مجال التنافسية التي تجذب الشركاء والمؤسسات الأجنبية[1].

2- مؤشر ممارسة الأعمال:

يشير هذا المؤشر إلى البيئة القانونية التي تتم فيها الأنشطة الاقتصادية، ويقيس درجة ملائمة ممارسة الأعمال التجارية في الدولة المستهدفة، حيث يعتبر أداة هامة تقتاد بها المؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات في توجيه استثماراتها في الخارج، حيث يضم المؤشر العام 11 مؤشراً فرعياً يشمل العناصر الآتية[2]: بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العاملين، الربط بالكهرباء تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجـارة عبر الحدود تنفيذ العقود، إغلاق المشروع.

شكل رقم(07): مقارنة مؤشر سهولة الأعمال بين الجزائر وتونس والمغرب ومصر لسنة 2017

(1) ibid.،p 50

(2) Doing business2017، égalité des chances pour tous، groupe de la banque mondiale، page n°49, at. http://francais.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2017

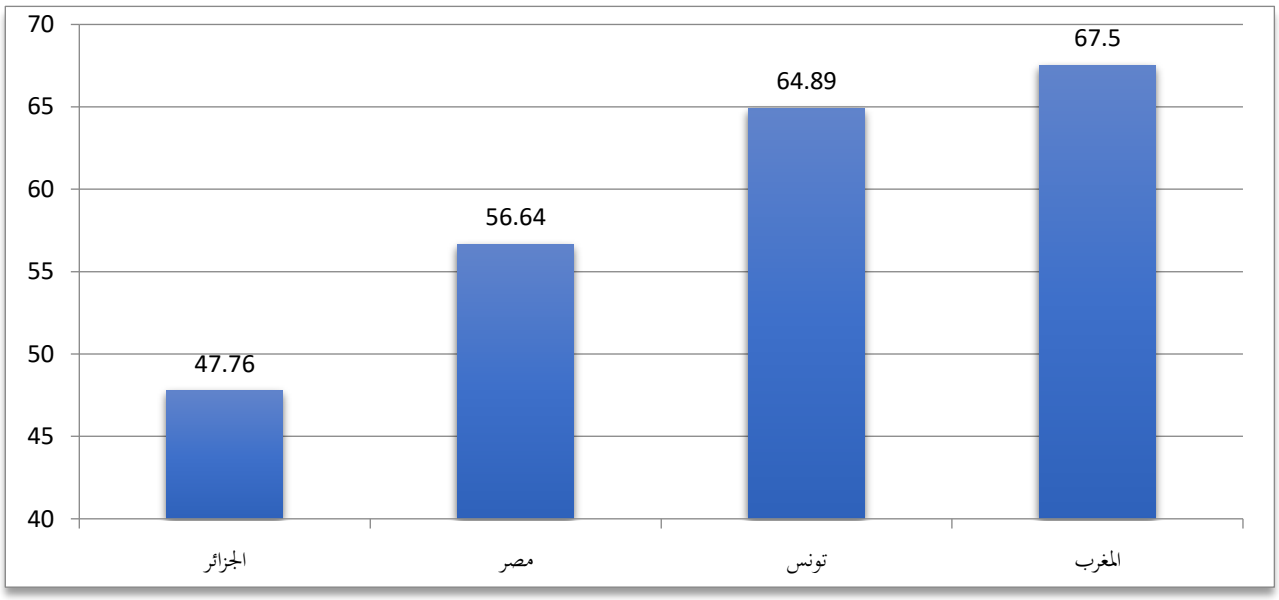

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على:doing business2017, op.cit, p 08

وفقاً لتقرير سهولة الأعمال في العالم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لسنة 2017، فقد جاءت الجزائر في المرتبة 156 عالمياً برصيد قدره 47.76 نقطة، على الرغم من اتخاذ الحكومة العديد من الإجراءات التنظيمية والقانونية التي من شأنها تسهيل ممارسة الأعمال في الجزائر، وهي استخراج تراخيص البناء، تسجيل الملكية، دفع الضرائب وإنفاذ العقود، وقامت بتسهيل المعاملات الجبائية وتخفيض عدد الوثائق المطلوبة لعملية الدفع، كما خفضت قي الضرائب المفروضة والأعباء الاجتماعية.

وكذا زيادة الشفافية في فرض الأقساط الضريبية، تخفيض مدة دراسة طلبات الرخص، تخفيض إجبارية تحديد[1] رأس المال الاجتماعي، وقد جاءت الجزائر ضمن مجموعة الدول العربية الداخلة في دراسة المؤشر، وراء كل المغرب بمعدل 67.50 نقطة والمرتبة 68، تونس بمعدل 64.89 نقطة والمرتبة 77، مصر بمعدل 56.64 نقطة والمرتبة 122[2].

وعليه يمكننا القول أن الجزائر ما زالت متأخرة في مجال سهولة الأعمال، وتتميز بمعوقات كبيرة في إنشاء الاستثمارات الجديدة مما يفرض قيودا على حركة الاستثمارات الأجنبية الواردة بشكل كبير.

3- مؤشر جاذبية الاستثمار:

هو مؤشر مركب يوضح مدى إمكانيات جذب القطر للاستثمارات، من خلال تكوين سلة عناصر فرعية تضمن 58 متغيراً موزعة على 11 مؤشراً فرعياً، يتضمن العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والمؤسساتية، حيث يتم التنقيط على أساس 100 نقطة، ويمنح كل متغير من المتغيرات السابقة درجة معينة، وفي الأخير يتم ترتيب الدول على هذا الأساس من الأعلى للأسفل.

شكل رقم (08): مقارنة مؤشر جاذبية الاستثمار بين الجزائر وتونس والمغرب ومصر سنة 2017

(1) ibid, page n°49.

(2) ibid, page n°08.

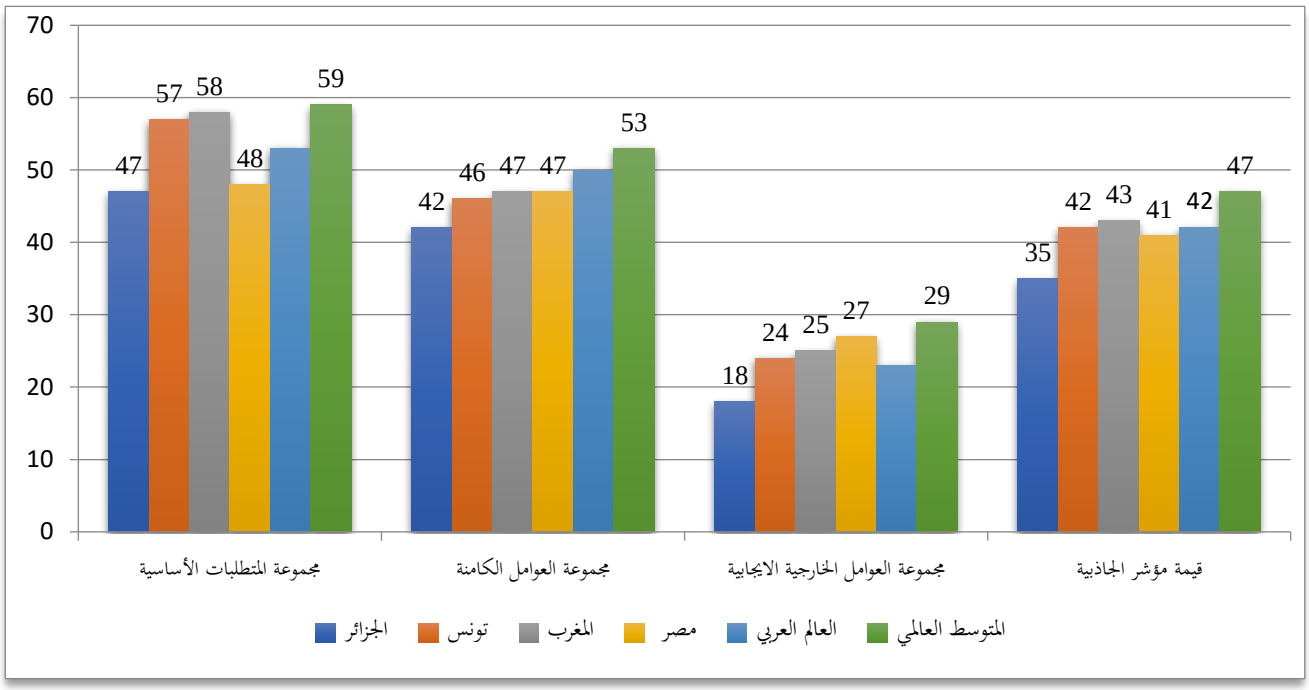

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت2017، ص27.

يتضمن المؤشر العام ثلاث مؤشرات فرعية رئيسية وهي: مجموعة المتطلبات الأساسية وتتضمن استقرار الاقتصاد الكلي، الوساطة المالية والقدرات التمويلية، البيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال، ومجموعة العناصر الكامنة وتتضمن حجم السوق وفرص سهولة النفاذ إليه والموارد البشرية والطبيعية وعناصر التكلفة والأداء اللوجيستي ومؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومجموعة العوامل الخارجية الايجابية وتشمل اقتصاديات التكتل والتميز والتقدم التكنولوجي[1].

ونلاحظ من خلال الشكل، أن الجزائر حققت35 نقطة على مؤشر الجاذبية للاستثمار، وهو معدل أدنى من المعدل العربي المقدر بـ 42 نقطة والمعدل العالمي المقدر بـ 47 نقطة، حيث سمحت هذه القيمة بحلول الجزائر في المرتبة 87 عالمياً، بعد تونس، المغرب ومصر، كما نلاحظ أن الأمر يتحقق على جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر جاذبية الاستثمار، حيث وصلت قيمة مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية للجزائر بـ 47 نقطة، ومجموعة العوامل الكامنة بـ 42 نقطة ومجموعة العوامل الخارجية الايجابية بـ18 نقطة.

4- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يقيس مؤشر الحرية الاقتصادية مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وفرضها القيود والعوائق على النشاطات الاقتصادية والتجارية المختلفة وعلى مزاولة الأعمال، حيث يتم إصدار هذا المؤشر من قبل مؤسسة

[1] المؤسسة العربية لضمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت2017، ص27.
على الرابط الالكتروني:
http://dhaman.net/ar/news/%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-2017 /

(The Héritage Foundation) بالاشتراك مع مجلة وال ستريت الأمريكية، وهذا منذ سنة 1995، حيث يعتبر هذا المؤشر من بين الدلالات الهامة لنزوح الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطر، حسب العديد من الدراسات الاقتصادية والبيانات المالية، وقد شمل تقرير الحرية الاقتصادية في العالم لسنة 2017 حوالي 180 دولة.

شكل رقم (09): مقارنة مؤشر الحرية الاقتصادية بين الجزائر وتونس والمغرب ومصر سنة 2017

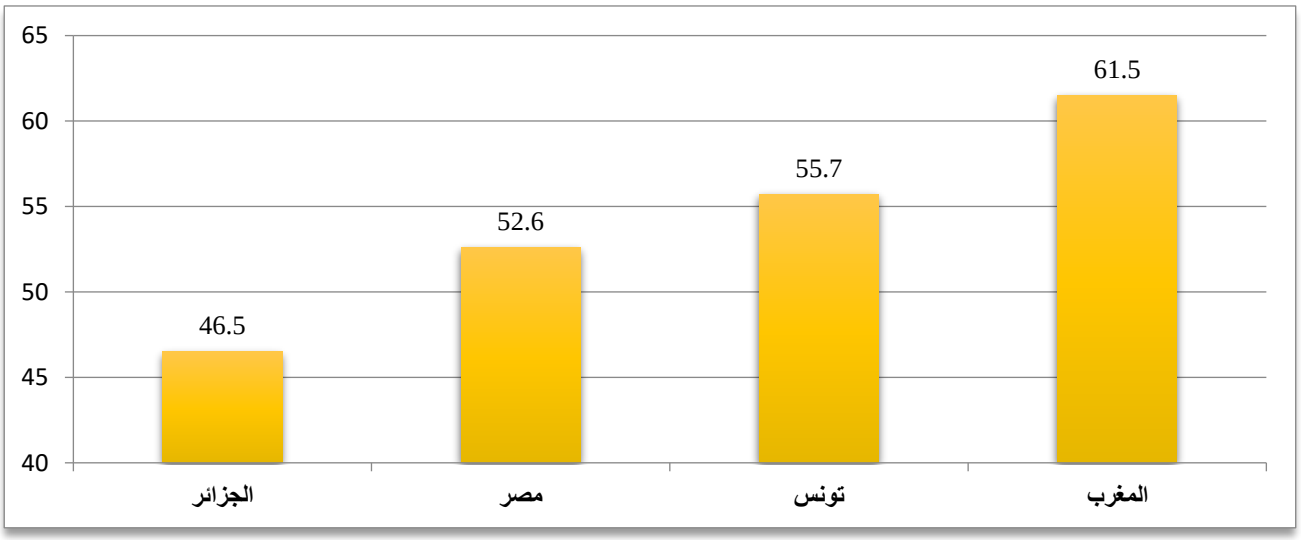

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على: the heritage foundation, 2017index of economic freedom.

يقسم مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2017 عدد الدول المدروسة إلى أربع أقسام:

- دول ذات حرية اقتصادية مرتفعة جداً (80-100).
- دول ذات حرية اقتصادية مرتفعة (80-79.9).
- دول ذات حرية اقتصادية متوسطة (60-69.9).
- دول ذات حرية اقتصادية منخفضة (50-59.9).
- دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة (0-49.9).

حيث تظهر الدراسات أن هناك علاقة قوية بين الحرية الاقتصادية وحرية التجارة وبين مستويات المعيشة والإنفاق الصحي وانخفاض معدلات الفقر، ومن الشكل أعلاه نلاحظ أن الجزائر قد احتلت المرتبة 172 عالمياً سنة 2016برصيد قدره 46.5 نقطة، وهو الأمر الذي يضعها ضمن قائمة الدول ذات حرية اقتصادية ضعيفة، وراء كل من المغرب بـ 61.5، تونس بـ 55.7 وأخيراً مصر بـ 52.6 نقطة[1]، ويعود سبب هذا إلى:

- التدخل الحكومي المتزايد في الحياة الاقتصادية من خلال سن القوانين واللوائح.
- زيادة الإنفاق المالي للحكومة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
- السياسة النقدية غير المستقرة نتيجة ارتفاع مستويات التضخم السنوية.

5- التنمية البشرية في الجزائر:

[1] The heritage foundation, 2017 index of economic freedom. at: https://www.heritage.org/international-economies/report/2017-index-economic-freedom-trade-and-prosperity-risk

يعتمد مؤشر التنمية البشرية المعد من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) منذ سنة 1990 على ثلاث مؤشرات فرعية وهي: الأمل في الحياة، مستوى التعليم ومستوى المعيشة، والشكل الآتي يوضح مستوى التنمية البشرية في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية الشقيقة والعالم العربي وكذا مع المستوى العالمي خلال عام 2016.

شكل رقم (10): مقارنة بين مستوى التنمية البشرية في الجزائر وباقي العالم لسنة 2016

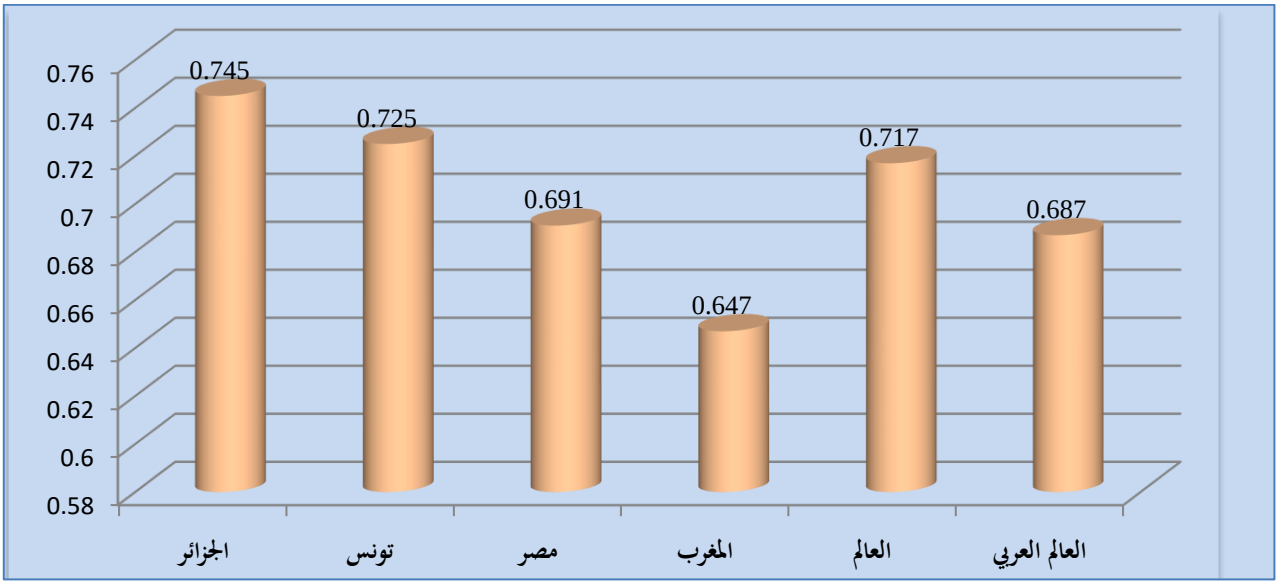

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على:

PNUD, rapport sur le développement humain2016,le développement humain pour tous, sur http://hdr2016.fr_overview_web.pdf, vu le 14/11/2017.

نلاحظ من خلال مؤشر التنمية البشرية الصادر في سنة 2016، الذي يغطي 188 دولة في العالم، أن الجزائر تحتل مرتبة جيدة في التنمية البشرية بـ 0.745 نقطة، ما يضعها في خانة دول ذات معدلات تنمية بشرية مرتفعة، كما نستقرأ من الشكل أعلاه أن هذا المعدل يتجاوز المعدل العالمي الذي يقدر بـ 0.717 نقطة والمعدل العام للعالم العربي المقدر بـ 0.687 نقطة، كما يتجاوز معدل التنمية البشرية في الجزائر المعدل المسجل في كل من تونس، مصر والمغرب، وقد احتلت الجزائر بهذا المعدل المرتبة 83 عالمياً.

خاتمة:

وعليه وختاماً لهذه الدراسة، يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها:

- **النتائج:**

- الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر حيوي وفعال قادر على المساهمة في خطة التنمية الاقتصادية، باعتبارها عملية شراكة ثنائية الجانب ما بين الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمر الأجنبي.
- إن مناخ الاستثمار باعتباره جملة الظروف الداخلية السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية القانونية، الإدارية والمؤسساتية المحيطة بالمشروع الاستثماري والذي يحدد في الحقيقة تكاليفه، له دور هام جداً في جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يزال في مستويات ضعيفة مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى خاصة مصر والمغرب، وتأثيراتها على النمو الاقتصادي حتى وإن كانت ايجابية فإنها ضعيفة.
- تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في قطاعي الصناعة والخدمات.
- لقد عرفت السنوات الأخيرة تحسناً كبيراً في المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، غير أن مناخ الاستثمار المؤسساتي والإداري والقانوني لا يزال في حاجة إلى مجهودات أكبر لرفع من التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- هناك فروق واضحة في جودة البيئة المؤسساتية بين الجزائر وباقي الدول العربية كمصر وتونس والمغرب، خاصة في مؤشرات التنافسية العالمية، مؤشر سهولة الأعمال، مؤشر جاذبية الاستثمار، الحرية الاقتصادية.

➢ **التوصيات:**

- دراسة مجمل التشريعات والامتيازات الضريبة والجبائية الخاصة بعمليات الاستثمار، وكذا تلك المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- يجب اتخاذ استراتجيات حكومية واضحة المعالم لدعم مناخ الاستثمار الداخلي، وإعطاء دفعة قوية للتدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- القضاء على الفساد المالي والإداري وتشكيل مراكز وطنية خاصة بذلك.
- القيام بتحسين المحيط المؤسساتي المحلي وتفعيل دولة الحكم الراشد والتركيز على قوة القوانين والتشريعات واستمراريتها.
- حوكمة القطاع المالي والبنكي، وصياغة نظم جديدة تسهيل عمليات الائتمان.
- مجاراة التجارب الناجحة في ميدان جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المراجع:

1. علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر2009، ص07.
2. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية)، ط(03)، OPU، الجزائر2006، ص251.
3. كاظم جاسم العيساوي، الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج، ط02، الأردن 2004، ص14.
4. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، الطبعة 01، مصر 2001، ص482.
5. علي لطفي،" الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر2009 ، ص17.
6. لمؤسسة العربية لضمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت2017، ص27.
7. على الرابط الالكتروني:

http://dhaman.net/ar/news/%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE-/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-2017

8. Carole Bolusse, L'investissement, Bréal, France 2007, p118.
9. uncted, world investment report 2017, page n°222. at:

http://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=1782

10. The Global Competitiveness Report 2016–2017، World Economic Forum، 2016، p 56.at: https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2016-2017-1
11. Doing business2017، égalité des chances pour tous، groupe de la banque mondiale، page n°49, at. http://francais.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2017
12. The heritage foundation, 2017 index of economic freedom. at: https://www.heritage.org/international-economies/report/2017-index-economic-freedom-trade-and-prosperity-risk